

Distr.: General
11 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٩٨ (د) من القائمة الأوليّة*
استعراض وتنفيذ وثيقة احتتام دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير سرداً للأنشطة التي قام بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد واصل المركز الإقليمي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا، بناء على طلبها، على تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح. وفي مواجهة التحدي المستمر الذي يعترض سبيل السلام والأمن والاستقرار من جراء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في أفريقيا، وبخاصة في وسط أفريقيا، والقرن الأفريقي، ومنظمة الساحل، قام المركز بتركيز عمله على تقديم المساعدة، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومنع تحويل وجهتها. وقدم المركز المساعدة أيضاً إلى الدول الأعضاء في تنفيذها لمعاهدة تجارة الأسلحة وللصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

* A/71/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290716 210716 16-11878 (A)



ودخل المركز، عند قيامه بذلك، في شراكة مع الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وواصل المركز الإقليمي تقديم المساعدة الفنية فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وذلك في اجتماعات الخبراء الوزارية والحكومية التي تعقدها.

وقد عزز المركز الإقليمي قدرته على الاستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء في أفريقيا في مجالات نزع السلاح، والسلام، والأمن، من خلال تعزيز عملية وضع المشاريع وحشد الموارد. ونفذ المركز أيضا استراتيجيته للاتصال من خلال إعداد مواد للإعلام والتوعية وللتواصل استباقيا مع أصحاب المصلحة.

ويشكر الأمين العام الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى التي قدمت مساهمات مالية وعينية إلى المركز الإقليمي، مما مكنه من الوفاء بولايته خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، ويهيب بجميع الدول الأعضاء وسائر الأطراف المعنية أن تواصل تقديم مساهمات.

أولا - مقدمة

١ - لاحظت الجمعية العامة مع التقدير في قرارها ٦٦/٧٠ الإنجازات الملموسة التي حققتها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وأثر المساعدة التي يقدمها، ورحبت بالأنشطة التي يضطلع بها على الصعيد القاري لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء الأفريقية وفي مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة في المنطقة في مجالات نزع السلاح والأمن، بما يشمل الأمن البحري.

٢ - وهذا التقرير، المقدم بناء على طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام في ذلك القرار تقديم تقرير إلى دورتها الحادية والسبعين عن تنفيذ القرار، يتناول أنشطة المركز الإقليمي في المدة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وترد في المرفق معلومات عن حالة الصندوق الاستثماري للمركز في عام ٢٠١٥.

ثانيا - عمل المركز وولايته

٣ - أنشئ المركز الإقليمي في عام ١٩٨٦ في لومي، عملا بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي. وقد حلت الذكرى السنوية الثلاثون لإنشائه في عام ٢٠١٦. ويعتمد المركز في عمله على الموارد الموجودة في الأمانة العامة والتبرعات التي قد تقدمها الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة.

٤ - وقد واصل المركز خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تنفيذ برنامج عمله في المجالات الرئيسية التالية: السلام والأمن؛ والأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وأسلحة الدمار الشامل، والإعلام والاتصال؛ والتعاون والشراكة مع المنظمات وسائر الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الكيانات.

ثالثا - أهداف المركز وأنشطته

٥ - يقدم المركز الإقليمي الدعم والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في أفريقيا، بناء على طلبها، في تعزيز نزع السلاح والسلام والأمن، وذلك من خلال برامج بناء القدرات والتدريب، والدعوة، والبحوث، وتبادل المعلومات. وهو يعمل مع الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات البحثية، ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج ومشاريعه وأنشطته الأخرى. وفي ضوء الطبيعة الخاصة لقضايا

الأمن ونزع السلاح في أفريقيا، واصل المركز التركيز على الأنشطة الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

٦ - وواصل المركز الإقليمي إذكاء وعي الدول الأعضاء الأفريقية بالمسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما من خلال مساعدتها في تنفيذ الصكوك المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار، من قبيل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى جهات من غير الدول واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية).

ألف - السلام والأمن

٧ - بدأ المركز الإقليمي في إجراء مناقشات مع لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وفي إطاره الغايتان ١-١٦ و ٤-١٦ المتعلقة بالحد من العنف وتدفق الأسلحة غير المشروع. ويدرس المركز أيضا أوجه التآزر والتكامل مع تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وإسكات الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

٨ - وواصل المركز الإقليمي الإسهام في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية لتحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأمن المادي وإدارة المخزونات. وشارك المركز بنشاط في التنسيق بين الوكالات وجهود تبادل المعلومات التي قادها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتقديم مشورة الخبراء إلى الدول الأعضاء، وبعثات الأمم المتحدة، وسائر الجهات المعنية، بشأن المسائل المتعلقة بتزع السلاح بوجه عام، ولا سيما إدارة مخزونات السلاح، والسلامة، والأمن.

٩ - وقدم المركز الإقليمي دعما فنيا للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعيها الوزاريين الحادي والأربعين والثاني والأربعين، اللذين عُقدا في ليرفيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وبانغوي في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وزود المركز الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة البالغ عددها ١١ دولة بما استجد من معلومات عن التطورات المتعلقة بتزع السلاح على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وبشأن الجهود الدولية والإقليمية المبذولة في مجال التشجيع على تنفيذ الصكوك المتعلقة بتزع السلاح ودعمه.

١٠ - وواصل المركز الإقليمي، بناء على طلب اللجنة الاستشارية الدائمة، دراسة الآثار الضارة للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن البحري في خليج غينيا وسيقدم تقريراً إلى اللجنة عن ذلك.

١١ - ويكرر الأمين العام نداءه الموجه إلى الدول الأعضاء في المنطقة أن تصادق على اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها. وقد صادقت خمس دول على الاتفاقية حتى الآن.

باء - الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٢ - قام المركز الإقليمي بدعم الدول الأفريقية الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وذلك بالمساعدة في تنفيذ خطط العمل الإقليمية والوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة، وفي تعزيز قدرة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

١٣ - وبصفة المركز الإقليمي عضواً مراقباً في اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق التابعة للاتحاد الأفريقي، فقد واصل التعاون على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وقدم خبرته الفنية في الاجتماع السادس للجنة التوجيهية، الذي عُقد في أبوجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد أتاح الاجتماع فرصة للتفكير في تحديات وإنجازات الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لمراقبة الأسلحة الصغيرة واستخلاص الدروس من تلك التحديات والإنجازات، وللمناقشة السبل الكفيلة بمواصلة اللجنة التوجيهية زيادة تحسين التنسيق والفعالية والاستدامة.

١٤ - وواصل المركز الإقليمي دعم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في مجال تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهي استراتيجية تمثل إطاراً لتحسين تنسيق الأنشطة الهادفة إلى مكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها في القارة. وواصل المركز الإقليمي المشاركة، بصفتها مراقباً في اللجنة التوجيهية للمشروع المشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لمكافحة تكديس الأسلحة النارية والاتجار بها غير المشروعين في أفريقيا، في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع.

١٥ - وانتهى المركز الإقليمي من إجراء دراسة استقصائية تقييمية للحالة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة في بلدان منطقة الساحل والبلدان المجاورة لها، وذلك في إطار مساهمته في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد أجرى هذه الدراسة الاستقصائية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحصل على مساعدة تقنية من الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وفريق الأبحاث والمعلومات بشأن السلام والأمن. وأسهمت نتائج الدراسة الاستقصائية إسهاماً مباشراً في مشروع مدته ثلاث سنوات لتحسين تدابير الأمن المادي وإدارة المخزونات في منطقة الساحل للحد من خطر تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، فضلاً عن الانفجارات غير المقصودة في أماكن تخزين الذخائر.

١٦ - وقد بدأ المشروع السابق ذكره أثناء مؤتمر ويلتون بارك المعني بموضوع "نحو أمن مادي أفضل وإدارة أفضل للمخزونات في منطقة الساحل"، الذي نظمته رابطة ويلتون بارك والمركز الإقليمي في آذار/مارس ٢٠١٦ في لومي، وقام المركز بتنظيم مشاورات وطنية مع اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بوركينا فاسو، في أيار/مايو ٢٠١٦، والنيجر، في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦، ونيجيريا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وكان الهدف من المشاورات هو إعداد تدابير تشريعية وإدارية وطنية لإدارة الأسلحة وتحديد مواقع التكديس ذات الأولوية لتكون مواقع تجريبية رائدة لإعادة التأهيل. ومن المزمع إجراء مشاورات إضافية في عام ٢٠١٦ لصالح تشاد ومالي وموريتانيا. وقد نُسقت المبادرات من خلال المنبر الذي أنشأته مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من حكومة ألمانيا، كجزء من عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء.

١٧ - ودعمت أيضاً المساعدة المتواصلة التي قدمها المركز الإقليمي إلى اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مالي تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد تركزت مساعدته على بناء قدرة اللجنة على رسم وتسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال توفير تدريب على استخدام معدات التوسيم لموظفي الأمن والدفاع العاملين بشأن التوسيم والتسجيل. وقد أسفر المشروع عن رسم ١ ٧٨٠ قطعة سلاح مملوكة للدولة. وقدمت أيضاً المساعدة التقنية من اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في كوت ديفوار، مما عزز التعاون والمساعدة الإقليميين. وساعد المركز أيضاً البرامج الوطنية للتوعية في مالي بشأن أهمية التعليم والتسجيل إزاء شركات الأمن الخاصة وواسمي الأسلحة المصنعة يدوياً.

١٨ - وللمساعدة في تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة واستراتيجية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، تعاون المركز الإقليمي مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم دورة تدريبية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بشأن التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتعقبها، لصالح الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وجرى التدريب بدعم من خبراء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمنظمة غير الحكومية "البحث في التسليح المستعمل في النزاعات".

١٩ - ولتحسين قدرة الدول على منع حيازة الجماعات الإرهابية للأسلحة، أعد المركز الإقليمي، في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، مشروعاً بشأن تعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي بحوزة الحكومات ومنع تحويل وجهتها تلك الأسلحة إلى هذه الجماعات. ويخطط المركز لتجريب المشروع في بلدان حوض بحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا)، بدعم مالي من سويسرا ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٢٠ - ويهدف تعزيز التنسيق مع جهات أخرى صاحبة مصلحة في هذه المجالات، أسهم المركز الإقليمي إسهاماً فنياً في المبادرات المتعلقة بمسائل مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والفريق الاستشاري المعني بالألغام.

جيم - معاهدة تجارة الأسلحة

٢١ - أُجري، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبناء على طلبها، تحليل لأوجه التآزر والتكامل بين معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعاون المركز الإقليمي أيضاً مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الاتحاد الأفريقي في عقد حلقة عمل بشأن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المعاهدة بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنساني. وأسفرت الحلقة عن تحديد خطوات معينة يمكن أن تساعد في المصادقة على المعاهدة والتشجيع على تنفيذها وحماية حق المرأة في عدم التعرض للعنف الجنساني.

٢٢ - وانتهى المركز الإقليمي، في إطار مشروع نسقه معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، من حصر أنشطة تقديم المساعدة دعماً لمعاهدة تجارة الأسلحة التي نُفذت في أفريقيا

جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. وأسفرت عملية الحصر عن تجميع أكثر من ٢٠٠ نشاط وإعداد قاعدة بيانات على الإنترنت (www.att-assistance.org).

دال - أسلحة الدمار الشامل

٢٣ - قام المركز الإقليمي بدعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لتنفيذ الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى جهات من غير الدول.

٢٤ - وقدم المركز الإقليمي دعماً فنياً للاجتماع التحضيري لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للاستعراض والمساعدة بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وقدم خبرته الفنية خلال مناسبات إقليمية بشأن القرار نظماً الاتحاد البرلماني الدولي في شباط/فبراير ٢٠١٦ ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

هاء - الإعلام والاتصال

٢٥ - واصل المركز الإقليمي، في إطار جهوده لإتاحة المعلومات والمواد المتعلقة بنزع السلاح لعدد متزايد من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة في المنطقة، تعاونه مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية في إعداد دليل للممارسين بشأن نزع السلاح في أفريقيا.

٢٦ - ولمواصلة الزخم لخطوة عام ٢٠٦٣ المتعددة الأبعاد ومطمح إسكات الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، نظم المركز الإقليمي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن إقامة شراكات لإسكات الأسلحة، عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وشارك المركز أيضا في حلقة نقاش بشأن موضوع "إسكات الأسلحة: كيف تحدد الدول الأفريقية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؟"، نظمتها معهد دراسات السلام والأمن في جامعة أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٧ - وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس)، قدم المركز الإقليمي إحاطة للمشاركين في شبكة الاتصال لمعهد المرأة والسلام والأمن التابع لمركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام بشأن سُبُل زيادة مشاركة المرأة في نزع السلاح، وعدم الانتشار، ومراقبة الأسلحة تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وشارك المركز في حلقة نقاش بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

عقدت في منتدى ستوكهولم المعني بالأمن والتنمية، الذي اشتركت في استضافته حكومة السويد ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢٨ - وواصل المركز تنفيذ استراتيجيته للاتصال بهدف تحسين الاتصال والتفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور عامة بشأن عمله وأولوياته. وجرى تنظيم إحاطات لأعضاء السلك الدبلوماسي في لومي في تموز/يوليه ٢٠١٥ وأديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لإطلاع الدبلوماسيين على عمل المركز وتوعيتهم بشأن التحديات الراهنة لتزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم انتشارها في أفريقيا.

٢٩ - ويجري توزيع الرسالة الإخبارية الإلكترونية للمركز "UNREC Focus" على أكثر من ٣٠٠ ٧ مشترك على صعيد العالم، وهي تقدم معلومات عن قضايا نزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم انتشارها، على الصعيد الإقليمي، وعن مبادرات المركز وأنشطته. وعلاوة على ذلك، استمرت إضافة خصائص تفاعلية جديدة لموقع المركز الشبكي. وقد سجل الموقع ٨٢ ٧٠٠ زيارة له في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣٠ - واحتفالاً بأسبوع نزع السلاح (٢٤-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)، تواصل المركز الإقليمي مع جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في أفريقيا وقام بتجريب منصة إلكترونية لعرض أفكار وموارد من أجل الأنشطة الاحتفالية. ونظم المركز أيضاً عرضاً لفيلم وثائقي بعنوان "الرجل الذي أنقذ العالم"، شهده أكثر من ١٠٠ من الشباب ممن تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٠ سنة، أعقبته مناقشة بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً - الوظائف، والتمويل، والإدارة

ألف - الحالة المالية

٣١ - أنشئ المركز الإقليمي عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي على أساس الموارد والتبرعات الموجودة. وفي عام ٢٠١٥، تلقى الصندوق الاستئماني للمركز تبرعات بلغ مجموعها ٧٩٣ ٥١٤ دولاراً. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٥، كما وردت تبرعات إضافية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.

٣٢ - ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لحكومات ألمانيا وتوغو وفرنسا وسويسرا والكاميرون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك الاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والدول المانحة لمرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم التسلح، وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومعهد ستوكهلم الدولي لبحوث السلام على مساهماتها المالية. كما يود أن يعرب عن تقديره لحكومة كوت ديفوار لما قدمته من مساهمات عينية.

باء - الوظائف

٣٣ - تمول الميزانية العادية للأمم المتحدة حالياً وظائف المدير، ومسؤول للشؤون السياسية، وموظفين وطنيين اثنين من موظفي الدعم. ويجري تمويل تكلفة موظفي المشاريع من التبرعات. وقد واصل المركز الإقليمي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تعاونه مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة. ويود الأمين العام أن يشكر حكومة ألمانيا على تمويلها تكلفة خبير معاون في الشؤون القانونية، وحكومة الولايات المتحدة على دعمها تكلفة متطوع وطني للأمم المتحدة من خلال الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي، دعماً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

خامسا - خاتمة

٣٤ - واصل المركز الإقليمي، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تنفيذ برامجه بدعم من المانحين لمساعدة الدول الأعضاء الأفريقية، بناء على طلبها، في مجالات السلام والأمن ونزع السلاح، كما عزز تعاونه مع الشركاء، ومن بينهم الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بهدف تحقيق أوجه للتأزر في تعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في أفريقيا.

٣٥ - وقدم المركز الإقليمي مساعدة للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال تعزيز قدرتها على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وفي مجال تنفيذ الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما شارك المركز في أنشطة تتعلق بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، وقام بمبادرات في مجال الاتصال، للتوعية بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

٣٦ - وأظهر استمرار العدد الكبير من طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أهمية عمل المركز الإقليمي في مجال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، والأمن في المنطقة. ويواصل المركز، معتمداً على عمله السابق وخبرته، إعداد وتنفيذ مشاريع وأنشطة جديدة تلي الاحتياجات ذات الأولوية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل المدرجة في ولايته.

٣٧ - وقد تعاون المركز الإقليمي، في تنفيذ برنامجه وأنشطته، مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وعزز دوره في القارة بإنشاء شبكات وإقامة شراكات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وسيواصل المركز جهوده لتحقيق أقصى قدر ممكن من الانتفاع بالموارد والخبرة من خلال التعاون وتقاسم الخبرات مع الكيانات الشريكة في المنطقة.

٣٨ - وبمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء المركز الإقليمي، يهيب الأمين العام بالدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة تزويد المركز بما يلزم من دعم مالي وعيني لتمكينه من الوفاء بولايته على نحو فعّال في تلبية احتياجات الدول الأعضاء الأفريقية في ميادين السلام والأمن ونزع السلاح.

المرفق

حالة الصندوق الاستثماري لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح
في أفريقيا لعام ٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩ ٢١٤	الاحتياطيات ورصيد الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
٣٢ ٤٢٢	تسوية السنة السابقة
٢٣١ ٦٣٦	الفائض/(العجز) المتراكم
	الإيرادات
٤٩١ ٩٠٢ ^(ب)	التبرعات
٥ ٤٥٧	الإيرادات من الاستثمار
١ ٤٩٧ ٣٥٩	مجموع الإيرادات
	المصروفات
٣٧٤ ٥٢١	مصروفات التشغيل
٣ ٨٢٢	الاستهلاك والإهلاك
٣٧٨ ٣٤٣	مجموع المصروفات
١ ١١٩ ٠١٦	الفائض/(العجز)
٣٥٠ ٦٥٢ ^(ج)	الفائض المتراكم

(أ) تتألف من مساهمة بمبلغ قدره ٨٠٢٥ دولاراً مقدمة من ألمانيا في عام ٢٠١٥ وإيرادات متنوعة قدرها ١ ٩٦١ دولاراً.

(ب) تتألف من مساهمات وردت من فرنسا (٢١ ٨٨٢ دولاراً)، وألمانيا (١٩٢ ٧٧٤ دولاراً)، وسويسرا (٢٠٠ ٠٠٠ دولار)، وتوغو (٦١ ٠٤٩ دولاراً)، والمفوضية الأوروبية (٥٠٩ ٣٠٢ من الدولارات)، والمنظمة الدولية للفرنكفونية (٢١ ٩٤٧ دولاراً)، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (١٩ ٥٠٠ دولار)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٤٨٦ ٣٣٩ دولاراً)، ناقصاً مبلغاً قدره ٢٠ ٨٩١ دولاراً رُد إلى منظمة أوكسفام.

(ج) يتألف من الفائض المتراكم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، زائداً الإيرادات الواردة، ناقصاً المصروفات، أثناء السنة.